تحديات الأمن القومي لدول المغرب العربي

قضية الصحراء الغربية نموذجاً

د. عز الدين مختار فكرون

رئيس قسم العلوم السياسة بجامعة المرقب، الخمس

المقدمة:

إن من التحديات المهمة والحيوية التي شـغلت عدداً من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي، واحتلت مكانتها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي والشعبي، بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية، قضية الصحراء الغربية، وتبرز أهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي، ومحاولات القوى الدولية الرامية إلى تجزئة وتقسيم وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي بشكل عام، عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الإسبانية المباشرة حينًا، أو عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة حينًا آخر، كما أن هذا الملف وما يكتنفه من غموض بات يشغل الرأي العام الدولي والهيئات الدولية باعتباره نزاعا إفريقيا من أطول النزاعات التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا، بحيث يزيد عن نصف قرن تقريبا، إضافة إلى الآثار المتعددة لهذا النزاع المتجذر والمتفصل في دول المغرب العربي، ويقف وراء استمرار هذا النزاع التناقض المستمر لأطروحات طرفي النزاع الرئيسين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، إضافة إلى أن الأهمية الجيوستراتجية للإقليم، تُرك لأطراف أخرى بمبررات مختلفة قوية لدرجة وجودها أصبح طرفا مكونا ومفتاحا للنزاع ونقصد هنا الجمهورية الجزائرية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبذلك انعكس هذا الصراع على العلاقة بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية بشكل زاد من حدة التوتر، لدرجة استعمال القوة والمواجهة العسكرية وغلق الحدود البرية بين الدولتين، وفي المقابل يبرز التوتر تارة أخرى بين الجزائر والجمهورية الموريتانية، كما يعرف الملف تدخل أطراف أخرى

يترنح تقييم موقفها بين الميل لهذا الموقف أو ذاك والحاصل هو عدم إنهاء النزاع، والذي ترك آثاراً متعددة لاسيما على الصعيد الأمني وحركة الاندماج الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي ناهيك على الاندماج السياسي المتطلع شعبيا ورسميا لتشكل اندماج مغاربي وبالتالي يشكل هذا النزاع تحديا وعقبة أساسية أمام هذه الاندماجات.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير قضية الصحراء الغربية في الأمن القومي لدول المغرب العربي والعقبة الرئيسة في سبيل تحقيق التوافق والوحدة المغاربية.

وانطلاقا مما سبق يمكننا صياغة هذه المشكلة في التساؤلات الفرعية التالية:

ما الجذور التاريخية لنزاع الصحراء الغربية؟

1. إلى أي مدى أسهم نزاع الصحراء الغربية في توتر العلاقات المغربية – الجزائرية؟
2. ما هو موقف كل من أطراف النزاع تجاه قضية الصحراء الغربية؟
3. كيف كانت آثار وتداعيات قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: إن قضية الصحراء الغربية قد أسهمت وبشكل واضح على تهديد الأمن القومي لدول المغرب العربي بشكل عام وعلى أطراف النزاع الداخلية بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة إلى تفسير وتحليل أزمة الصحراء الغربية من جميع الأطراف الإقليمية والدولية.

2. كما تهدف إلى دراسة التداعيات والأثار التي ترتبت عليها تلك الأزمة وآثارها على منطقة المغرب العربي.

أهمية الدراسة:

1. تظهر أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل إثراء للتراكم المعرفي عن النزاع القائم في الصحراء الغربية وأثره علي الأمن الإقليمي، نظراً لندرة الدراسات الحديثة التي تناولت أزمة الصحراء الغربية وأثرها علي توتر العلاقات المغربية الجزائرية.
2. تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن العلاقات المغربية – الجزائرية وكيف أثرت تلك القضية علي نطاق المغرب العربي وجعلته اكثر تأثراً وتأثيراً.
3. تأتي أهمية هذه الدراسة من كون أزمة الصحراء الغربية تمثل بؤرة الصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي وما لهذا من انعكاسات تهدد الأمن القومي لهذه الدول. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم لمعرفة تأثريات البيئة المحيطة محل النزاع على مواقف أطراف النزاع وتم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيم للأمن القومي العربي

على الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ الذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

نشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي: مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته، من معاهد ومراكز بحث تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات، حيث جسّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه (التر ليبمان) عن الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب، وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً أخر هو "الدراسات الاستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمنياً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول، وهكذا أصبح الأمن القومي فرعاً جديداً في العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة وتوفرت له المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن) وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها، كما تتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة وقدراً أكبر من التكامل المنهجي، وقد انتقل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي من الغرب إلى دول الجنوب.

أولاً: مفهوم الأمن القومي:

يعد الأمن القومي المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم ونوع القوّة التي تملكها. وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة

أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف في السياسة الخارجية تُحدّد وفقًا لاعتبارات الأمن القومي (زهرة، 1968: 16).

أما التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن القومي: الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان، قال (ابن منظور، 1988: 140): "أمَنتُ فأنا آمِن، وأمّنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم". وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ. الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (سورة قريش، الآيتان: 3-4).

وتتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره (Zenberger,1964).

أما التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معنى الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفراده الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية (Giddens, 1984).

ويعد الأمريكي (ولتر ليمان) أول من وضع مفهوماً محددا لمصطلح الأمن القومي في عام 1943 والذي مفاده: " أن الدولة تكون آمنة لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في

سبيل تجنب الحرب، وأنها في حالة التحدي قادرة على حماية تلك المصالح بشن الحرب". وقد جاء استخدام هذا المصطلح بعد أن بدأت مفردة القومية تأخذ مكانها في القاموس السياسي نتيجة تجاوز الشعوب حالات التخلف والخنوع والتبعية، وذلك بعد أن انتقل الولاء من السلطة إلى الدولة، وأصبح احترام القانون يمثل حالة من الرقي والحضارة، حينذاك تبلور مفهوم الأمن القومي الذي هو بالأصل معرب عن المصطلح الأوروبي (National Security) كما ظهر عدد من المصطلحات إلى جانب مفردة القومية اقترب أغلبها من المشاعر القومية، وأصبح الحديث عن الأمن القومي بعد كل ذلك يأخذ منحى جديد، ينطبق على الدول القومية التي أنشأت في العصر الحديث، بما فيها دول النظام الإقليمي العربي التي يشملها هذا المفهوم عندما تكون منفردة مثلما هو مفهوم ينطبق على الدولة العربية الإسلامية التي تأسست بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لأن مصطلح القومي فقد عملياً مدلوله العرقي (الإثني) وأخذ يطرح نفسه كمرادف لمصطلح وطني، وبات قصد الحديث عن الأمن القومي يتحدد في أمن الدولة القومية (البلد)، وهو قصد لا يعني البنى الإدارية والسلطة وجهاز الدولة، بل يعني الطريقة التي تشكلت فيها الدولة تاريخياً واستمرت تعيش على أرض محددة وتتكلم بلغة واحدة بشكل أساسي، وتعمل على نشر قيم روحية وثقافية موحدة (توركماني،2004: 15).

وتأسيساً على ما سبق، فقد ظل قادة الدول وزعماؤها يثرون الساحة السياسية بمصطلح الأمن القومي الذي يرمون من ورائه زيادة حالة الحماس لدى شعوبهم، بما يبث فيهم روح الغيرة على الوطن وصون ترابه في نفوسهم، وانتظام عقد المجتمع في منظومة تجمع الشمل، وتوحد الكلمة وتنبذ الفرقة والشتات، وتجمع الشعب لمواجهة الملمات، ليكونوا يداً واحدة في مواجهة الأزمات المدنية والعسكرية عبر ضمان التأييد الشعبي لكل ما شأنه الرقي والنماء (الباز،1979).

ثانياً: مفهوم الأمن القومي العربي:

مازال الفكر السياسي العربي بعيدًا عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحدّدة، كالأمن القومي

الأمريكي والفرنسي والإسرائيلي، فقد تعدّدت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات وبالتالي لايزال الأمن القومي العربي كمفهوم يشكو من عدم الوضوح، وذلك لأن هذا المفهوم يجب أن يعكس الواقع العربي، هذا الواقع الذي يتميز بصفتين أساسيتين:

الأولى: أنه واقع تجزئة، أي أنه لا يعبر عن مصلحة واحدة ذات مرجعية مركزية لتحديد أعداء هذا الأمن وترتيباته

الثاني: أنه واقع متخلف لا يكاد يميز بين الأمن القومي ذي الارتباطات المتشعبة بالجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وبين الأمن الذاتي المتعلق باستمرارية نظام الحكم.

يعتبر وضع تعريف للأمن القومي العربي مهمة صعبة تخالطها الكثير من احتمالات الخطأ أولاً لأن الاهتمام بقضايا الأمن القومي بشكل عام لم يكتسب أهمية تحليلية على المستوى الأكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية مما يعني أن مسألة الأمن القومي مازالت تحتاج لكثير من البحث والتمحيص، وثانياً لأن الاهتمام بنظريات الأمن القومي جاء مرتبطا بالدولة الواحدة ذات الحيز الجغرافي الموحد ومن الواضح أن هذا مناقض للواقع العربي المفتقد لدولة واحدة يمكن اتخاذها ركيزة لبناء نظرية للأمن القومي العربي على غرار نظرية الأمن القومي الأمريكي والأمن القومي الفرنسي.. إلخ وبالتالي فإن الحديث عن أمن قومي عربي يضعنا أمام مفترق صعب يجب فيه التمييز بين مستويين من الأمن، الأول يفرضه واقع التجزئة وهو الأمن القومي لكل قطر من أقطار التجزئة على حدة، والثاني تفرضه حقائق التاريخ وعوامل الجغرافيا وهو الأمن القومي العربي الشامل (الحربي،2008: 13).

ونتيجة لذلك تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن القومي العربي فيعرفها حامد ربيع "بأنه البعد الاستراتيجي حيث تتفاعل فيه بانتظام علاقات الجوار والحدود الجغرافية فيتم في إطاره الربط بين الفكر السياسي الذي يرتبط بوظيفة الدولة من الناحية الحضارية وأوضاع الإقليم الجيوبوليتيكية لكونه الوعاء المكاني للإرادة القومية وبذلك لا يمكن للقيادات السياسية إغفال أي عنصر من عناصره ولا حتى إغفاله (ربيع،1991: 189).

ويرى عبد المنعم المشاط بأنه عبارة عن مجموع أمن كافة الدول العربية بحيث أن تهديد أمن أي دولة عربية هو تهديد لأمن بقية الدول العربية، وبالمقابل فزيادة أمن أي دولة عربية سيساهم في المحصلة بتعزيز الأمن القومي العربي ككل.

ثالثاً: القضية الصحراوية الجذور والأطوار والمآلات

أ : المغرب والاستقلال المنقوص:

في مطلع القرن العشرين كانت المملكة المغربية محور صراع بين عدة قوى استعمارية كبرى، هي فرنسا وألمانيا وإسبانيا، وقد استفادت هذه القوى من الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها المملكة لكي تمرر أجندتها في البلاد، ولكن كان عليها قبل ذلك أن تحدد طبيعة العلاقة بينها، وترسم الحدود الاستعمارية لكل طرف، وبالتالي فقد قسم المغرب إلى ثلاث نطاقات نفوذية: حيث أنشأت منطقة دولية من مدينة طنجة وضواحيها، وأعلنت إسبانيا حمايتها على مناطق بالريف شمالا وبالصحراء جنوبا، فيما أوجدت فرنسا لنفسها موطئ قدم في الوسط والجنوب أيضاً (القبلي،2012: 166).

ولكي تتمكن الأخيرة من الاستحواذ على أكبر جزء من البلاد دخلت في اتفاقيات معاوضة مجزية مع القوى الاستعمارية الأخرى، فتم ترضية ألمانيا والاعتراف بمصالح إنجلترا ثم إقناع إسبانيا بقبول تقاسم النفوذ في المنطقة ، وبذلك تمهد لفرنسا إعلان الحماية على المغرب يوم 30 مارس 1912 (مقلاتي،2013: 167) لتبدأ بذلك سلسلة من المواجهة بين المغاربة والمستعمر، أخذت الطابع العسكري في انطلاقتها، خصوصاً في الجنوب مع أحمد الهيبة بن الشيخ ماء العينين، وكذلك في الأطلس الأوسط مع محمد أحمو، إضافة إلى منطقة الريف التي ظهر بها عبد الكريم الخطابي، واستطاع أن يحقق انتصارات كبرى على الإسبان ويهدد فرنسا، مما جعلهما تتحالفان ضده وتهزماه عام 1926 (أطلس المغرب: 26).

وكان انكسار مقاومة الريف إيذانا ببدء مرحلة جديدة من النضال في المناطق التي تحتلها إسبانيا، لكنها هذه المرة كانت ذات طابع سياسي، كما ظهرت في الجانب الفرنسي أيضا خصوصا مع سن حكومة الاحتلال الظهير البربري عام 1930، وقد تولى قيادة كلا التحركين

نخبة من خريجي التعليمين العتيق والحديث، وشكل ذلك بواكير الحركة الوطنية، التي بدأت أولا بطرح وثيقة مطالب الشعب المغربي (القبلي،2012: 184) وإصدار الصحف لنشر الوعي والمطالبة بالإصلاح من الداخل (مقلاتي،2013: 165).

وفي منتصف الثلاثينات بدأ تشكل الأحزاب السياسية ورفع سقف المطالب من الإصلاح نحو الاستقلال، ظهر ذلك أولاً في شكل "**كتلة العمل الوطني**" قبل أن تنشطر إلى "**الحزب الوطني**" و "**الحركة القومية**"، ثم جاء تأسيس حزب الاستقلال عام 1944م، وتبني الملك محمد الخامس مطلب الاستقلال ليعطيا دفعة قوية نحو تحقيق هذا المطلب، ورغم مماطلة فرنسا ومواجهتها لزعماء الحراك بمن فيهم الملك نفسه الذي تعرض للنفي إلى مدغشقر، إلا أن تضافر عدة عوامل، منها تداعيات الحرب الهندية الصينية، واندلاع الثورة في الجزائر، أجبر فرنسا على إعادة العاهل المغربي إلى عرشه (شهر نوفمبر 1955)، ثم منح البلاد استقلالها يوم 2 مارس 1956م (مقلاتي،2013: 168) و(القبلي،2012: 192-205).

الشكل 1: مراحل احتلال واسترجاع المغرب لأقاليمه. أطلس المغرب، ص 27.

ب : المغرب ومشكل الصحراء: الأطوار العسكرية والديبلوماسية:

كان من أبرز ملامح المرحلة الجديدة نهاية التنافس من أجل الحكم لصالح المشاركة في القضايا الوطنية الكبرى، مع الاستفادة أيضا ما أمكن من أي انفتاح سياسي تبديه السلطات اتجاه الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وقد ساعدت على ذلك الحملة الكبرى التي أطلقها الملك الحسن الثاني عام 1975م بغية استكمال استقلال جميع الأراضي، والتي بقيت منها النطاقات الصحراوية الجنوبية، فقد انصهرت معظم القوى الحزبية في هذه التعبئة العامة، مما خلق ديناميكية سياسية جديدة ضمن ما أطلق عليه تارة "الرباط المقدس" وأحيانا "الوحدة المقدسة" حول الصحراء (القبلي،2011: 637).

وقد استغل الملك الحسن الثاني صدور قرار من المحكمة الجنائية الدولية يوم 16 اكتوبر من هذا العام يعترف بالسيادة التاريخية للمغرب على النطاقات الصحراوية، فبدأ التعبئة الداخلية والتسويق الخارجي لوجهة النظر المغربية التي تتبنى إجراء استفتاء تقرير مصير في الجنوب الصحراوي، وانخرطت مختلف الأحزاب في هذه الحملة، وفي تمثيل المغرب في المحافل الإقليمية والدولية، ولدى الحكومات العربية والغربية (فيرموربين،2014: 135).

وفي هذا الإطار تم تجييش مئات الآلاف من المواطنين المغاربة تحضيراً لمسيرة باتجاه الصحراء تعبيراً عن رفضهم لاقتراح الاحتلال الإسباني حكما ذاتياً في الصحراء، وتمسكاً بالوحدة الترابية للبلاد، وتحولت الحكومة المغربية مؤقتاً إلى مراكش لإدارة هذا الحراك عن قرب، ورغم المفاوضات الطويلة بينها وبين فرنسا وإسبانيا، ومع تأجيل لحظة ساعة الصفر لإعطاء الفرصة لها، إلا أن المسيرة في النهاية قد انطلقت يوم 6 نوفمبر 1975م، واختار لها الملك الحسن الثاني تسمية المسيرة الخضراء، وقد شارك فيها 350000 متطوع عشرهم من النساء (القبلي،2012: 230) وقد رافقت نحو عشرين ألف عنصر من القوات المسلحة المغربية، وقد فضل الجيش الإسباني عدم اعتراض هذا الحشد الكبير.

ورغم أن المسيرة الخضراء لم تتوغل بعيداً في الأراضي الجنوبية بسبب أمر ملكي لها بالتوقف، إلا أنها قد حققت عدة أهداف رمزية وسياسية وسيادية، سواء داخل الجبهة

المغربية أو على مستوى المحتل الإسباني، كما تمكنت من الحصول على توافق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في القضية الصحراوية.

فعلى المستوى الداخلي خففت المسيرة الخضراء من حدة الخلافات السياسية بتوجيه الاهتمام كليا إلى هذه الأولوية العاجلة، كما تمكنت الحكومة من استغلالها دعائيا لاستقطاب الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية، وخصوصاً حزب الاستقلال، الذي أصبح بعدها فاعلاً حيوياً في الحكومات اللاحقة (القبلي،2011: 637-638).

أما على مستوى المحتل الإسباني، ورغم مروره بفترة انتقالية بين العهد الديكتاتوري واستعادة الملك خوان كارلوس لسلطته، إلا المسيرة جعلته يقرر تعجيل انسحابه من الصحراء، ليترك الأمر تشاوريا وتوافقيا بين الرباعي المحلي المغرب وموريتانيا والبوليزاريو وداعمها الجزائري، وما إن بدأت الشرارة الأولى للحرب حتى أعلنت إسبانيا انسحابها النهائي من الصحراء يوم 26 مارس 1976م (فيرموريين، 2014: 143-144).

وفي الأثناء قد قرر بعض هؤلاء الفاعلين المحليين الاجتماع في العاصمة الإسبانية مدريد من أجل تدارس الوضع، فخرج اتفاق ثلاثي يوم 14 نوفمبر 1975م بين كل من المغرب وموريتانيا وإسبانيا يقضي باقتسام التركة الإسبانية بين الطرفين الأولين، وبالتالي تم إلحاق الساقية الحمراء بالمغرب ووادي الذهب بموريتانيا (القبلي،2012: 231). فيما تم استبعاد الطرفين الآخرين (جبهة البوليزاريو والجزائر)، من هذه التسوية، ولكن ردهما لم يتأخر طويلا، خصوصا مع إدخال المغرب قرابة أربعة آلاف مقاتل من جنود القوات الملكية إلى مدينة العيون يوم 11 ديسمبر 1975م، مما جعل المواجهة المباشرة وشيكة بين جميع الأطراف.

بدأت أولى إرهاصات التوتر بين المغرب والجزائر بقيام الأخيرة بطرد آلاف العائلات المغربية منها في شهر ديسمبر من نفس العام، في مؤشر واضح وصريح على درجة الاحتقان الشديدة بين البلدين، والذي ما فتئ يتصاعد بوتيرة متسارعة وصولا إلى أواخر شهر يناير من عام 1976، وتحديدا في يوم 27 منه، والذي يعتبر بداية ما يسمى بحرب الصحراء.

وقد مرت هذه الحرب بعدة أطوار خلال الفترة الممتدة بين عامي 1976م و 1980م، حيث بدأت أولا بين المغرب والجزائر، حيث تم قطع جميع أشكال العلاقات بينهما يوم 7 مارس 1976م، ثم تحولت إلى صراع بين المغرب وما يسمى بجيش تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (المعروف اختصارا بالبوليساريو)، والذي تأسس بالتوازي مع إعلان قيام ما سمي ب"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية". وبعد ذلك دخلت موريتانيا في الحرب دفاعا عن مصالحها المكتسبة في مؤتمر مدريد عام 1975م، ولكنها انسحبت منها في أغسطس من عام 1979م بعد أن أنهكتها اقتصاديا وعسكريا، ليصبح الصراع ثنائيا بين البوليساريو والمغرب، أحيانا يتواجهان بشكل مباشر، وتارات أخرى في شكل حرب استنزاف وفق أسلوب العصابات الشهير (القبلي،2012: 231-232).

كرونولوجيا بدأت هذه الحرب بعد إسقاط طائرة مغربية على الأراضي الموريتانية يوم 27 يناير 1976م، وما تلى ذلك من حملات على أمغالة وبير لحلو تواصلت وتواترت إلى نهاية شهر فبراير، وخسرت فيها الجزائر بعض الجنود وأسر آخرون قبل يتم الإفراج عنهم بوساطات دولية، وقد بدا للجزائر أن المواجهة المباشرة مع المغرب قد تعود عليها بعواقب وخيمة فاتبعت أساليب الحرب المتحركة (وهي عبارة محاولة إنهاك العدو عن طريق التحرك وتعدد مراكز المواجهة والانسحاب)، مما جعل المواجهة تنتقل من الحرب التقليدية نحو حرب العصابات، وبالتالي قام الجزائريون بتدريب عناصر البوليزاريو في معسكرات تيندوف على هذه الأساليب (فيرموريين، 2014: 144-145).

ولم يأت شهر مايو من عام 1976م حتى قامت القوات الصحراوية المدعومة من الجزائر بشن عدة غارات مركب بوكراع الحيوي (منجم إنتاج الفوسفات)، الأمر الذي هدد هذا المشروع الاقتصادي الناشئ، الشيء الذي جعل المملكة المغربية تعد جيشا عظيم العدد لتأمين هذه المنطقة الاستيراتيجية الأساليب (فيرموريين، 2014: 146).

وبعد مدة يسيرة من تركيز البوليزاريو على الخاصرة الموريتانية الرخوة، والتمكن من وصولها حتى العاصمة انواكشوط ضمن سلسلة هجمات بين عامي 1976م و 1977م، عادت لتجدد غاراتها على المغرب مطلع عام 1978م، حيث تمكنت يوم 28 يناير من تحقيق كبرى مفاجآت

هذه الحرب بعد دخولها مدينة طانطان، مستغلة حالة ترهل وتراجع كبير في القوات المغربية جعلها عاجزة عن المواجهة (فيرموريين، 2014: 146).

وقد بلغت الحرب أوجها عام 1979م حيث تمكنت البوليساريو من السيطرة على ميناء العيون (شهر سبتمبر من العام المذكور)، ودارت معركة شرسة بينها وبين الجيش المغربي في مدينة السمارة (شهر أكتوبر)، وقد كانت الخسائر كبيرة من الجانبين، كما تمت مهاجمة بوكراع مجدداً (في نوفمبر)، لتختم هذه السنة بحصار مدينة الزاك (ديسمبر) قبل أن يتم تحريرها منتصف السنة الموالية (فيرموريين، 2014: 146).

وقد ترافقت هذه المعارك العسكرية مع أخرى دبلوماسية، سواء داخل المؤسسات الإقليمية والدولية أو على مستوى الدول والكيانات، حيث ازداد عدد الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية في إفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، حيث أعلن أعضاء من منظمة الوحدة الإفريقية ذلك، الأمر الذي جعل المغرب تغادرها بعد هذا الإجراء بقليل، وقد حاول الملك الحسن الثاني أن يكسب بالسياسة ما لم يكسبه بالدبلوماسية، فأبرم مع العقيد معمر القذافي اتفاق تأسيس "الإتحاد العربي-الإفريقي"، مما حرم البوليزاريو من حليف قوي ولو إلى حين (القبلي،2011: 234).

ومنذ تكليف الجنرال الدليمي بإدارة الحرب في الجنوب بدأت استراتيجية قتالية جديدة تعتمد أسلوب الهجوم، وجهز لذلك قرابة 7000 آلاف جندي في استعداد كبير لحرب استنزاف طويلة، تمكن خلالها من فك الحصار عن مدينة الزاك 1980م، ولمواجهة حرب العصابات شرع في نفس السنة في إناء جدار ترابي بطول مئات الكيلومترات، وزرع حوله حقولا من الألغام والمتفجرات، وقد استغرق انجازه قرابة السنتين، وبعد الانتهاء منه تراجعت عمليات البوليزاريو كثيرا، وفقدت عنصر المبادرة الهجومية (القبلي،2012: 234) و(فيرموريين، 2014: 639).

ثالثاً- آثار وتداعيات قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي

يمكن القول أن قضية الصحراء الغربية تشكل فعلاً أحد الأسباب الرئيسة والمباشرة في عرقلة عملية بناء اتحاد المغرب العربي لما سببته ومازالت تسببه من فرقة وشقاق وتجاذبات بين دولتا القلب صاحبتا الثقل الكبير في الاتحاد الجزائر والمملكة المغربية وقد تجلى تأثير هذه القضية وتداعياتها على مختلف الاصعدة:

أ- على الصعيد السياسي:

تم اغلاق الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية في 1994/9/16م لإصرار المملكة المغربية بتبعية الصحراء الغربية للتراب المغربي من جهة ومساندة الجزائر لجبهة البوليساريو واتجاه البلدان إلى تبادل الاتهامات على خلفية أحداث فندق أطلس بمراكش والتي اتهمت فيها المملكة المغربية الأمن الجزائري بالوقوف وراء مخطط لزعزعة استقراره، ليتم رفض التأشيرة على الجزائريين (www.aljazeera.net).

ب – على الصعيد الاقتصادي:

أدى غلق الحدود كنتيجة للتوتر الذي يطبع علاقات البلدين والذي تلعب القضية الصحراوية الدور الرئيسي في تشكله واستمراره إلى عرقلة تنقل الأشخاص والبضائع الرسمية فترتب عن ذلك خسارة اقتصادية بالغة وإهدار لإمكانيات الاستثمار الهائلة التي يتيحها تكامل الموارد وتداخل المصالح والاحتياجات ضمن المجال المغاربي.

ج – على الصعيد المؤسسي:

قاد منطق التصعيد والتوتر الدائم بين الجزائر والمملكة المغربية حول القضية الصحراوية إلى تجميد نشاط اتحاد المغرب العربي بطلب من المملكة المغربية في 20 ديسمبر 1995م كرد فعل على الرسالة التي بعثت بها الجزائر يوم 6 ديسمبر 1995م إلى مجلس الأمن اعترضت فيها على أمور تتعلق بعملية تحديد الهوية للصحراويين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء (مهابة،1996: 144).

توضح هذه الآثار والانعكاسات درجة الانحسار الذي بلغه واقع التكامل المغاربي والذي عمقه التدخل والاختراق الخارجي عبر مدخل الصحراء الغربية فقد أفضت تطورات الصراع في المنطقة إلى ارتفاع الحاجة إلى الدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا لهذا النظام أو ذاك، وهو ما أصبح مبررا للتدخل للمقدرات الذاتية من جهة، وعنصر تعميق للارتهان والتبعية من جهة أخرى، وهو ما أصبح مبررا للتدخل الأجنبي وهذا ما يؤكده الدكتور علي الشامي بقوله... إن التعاطي مع موضوع الصحراء الغربية يعد احدى الوسائل الهادفة إلى إطالة عمر المصالح الأجنبية في شمال إفريقيا والذي يخضع لخيار التجزئة والاستنزاف والتبعية على أساس توازن دقيق بين الجزائر والبوليساريو من جهة أولى، والمملكة المغربية من جهة ثانية (الشامي،1980: 10).

وقد شاركت الدول المغاربية بفعل سياساتها المنتهجة طلب الدعم الخارجي لتطويق ومحاصرة العدو المغاربي في تكريس هذه السياسات الغربية التي تستهدف بالأساس منع إقامة فضاء مغاربي موحد ومستقر يهدد مصالحها في المنطقة، وعلى هذا الأساس تعمل على إبقاء الصراع مكشوفا والدولتان في حالة استنزاف دون السماح باختراق التوازن المطلوب من قبل إحداهما والذي يضمن استمرار تسابقهما لكسب تأييدها ودعمها. ولغرض إنهاء النزاع فهناك أربع خيارات هي: (الراوي،2010: 22).

- الاستقلال واعتبار الصحراء الغربية جمهورية سادسة في المنطقة وهذا هو طموح البوليساريو إلا أنه صعب المنال في ظل الظروف الحالية وخاصة بعد التحاق بعض القيادات المسؤولة عن البوليساريو بالمغرب وتعاظم الدعم الغربي للمملكة.
- الضم الكامل للصحراء إلى المملكة المغربية وهذا طموح النظام والشعب المغربي الذي ظل متمسكاً بالتراب الصحراوي.
- الحكم الذاتي لمنطقة ضمن دولة المغرب ومن ترتيب يتفق عليه بين الطرفين البوليساريو والمملكة المغربية.

الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة أن نتتبع مشكل القضية الصحراوية من جذوره، وأن نضعه في سياقه التاريخي والأمني، بدء بتحديد دقيق للمصطلحات والمفاهيم، مرورا بالمسار التاريخي المشكل للقضية، وتعريجا على الأطوار العسكرية والمحطات الديبلوماسية التي حاولت إيجاد حلول لهذا المشكل الأقدم في قارة إفريقيا.

ثم في خاتمة العمل تطرقنا إلى تأثير استمرار هذا الصراع على راهن ومستقبل المغرب العربي في عدة مستويات، سياسية واقتصادية ومؤسسية، مع تقديم اقتراحات نرجو أن تسهم في تقريب وجهات النظر بين الأشقاء، سواء في المغرب أو في الصحراء أو في الجزائر.

مراجع الدراسة

أحمد مهابة، مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود، السياسة الدولية، العدد 125، أكتوبر 1996.

بيير فيرموريين، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل، ط2، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2014.

حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة 1991.ص 189

حسن توركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، الأولى للنشر والتوزيع، 2004.

حميد فرحان الراوي، الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية، مجلة العلوم السياسية، العدد21، جامعة بغداد ،2010.

سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 صيف، 2008.

عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2013.

على الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العرب، بيروت، 1980.

عفاف محمد الباز، الترابط بين الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية، القاهرة، الندوة العلمية عن المضمون السياسي في الحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1979.

عطا محمد صالح زهرة، الأمن القومي والعمل العربي المشترك، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد 94، ديسمبر 1968.

محمد القبلي (إشراف وتقديم)، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط 2011.

محمد القبلي (إشراف وتقديم)، كرونولوجيا تاريخ المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، الرباط، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ الجديدة، الرباط 2012.

محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (تحقيق عبد الله علي الكبير)، القاهرة، دار المعارف، 1998.

مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية"، مركز الجزيرة للدراسات، مكة المكرمة، تم الاطلاع عليه بتاريخ23/11/2022، متاح على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078

Anthlny Giddens." Nation States and Violence" in Walter W .Powel and Richard Robbins (eds). Conflict and Consensus (New York: The Free Press. (1984).

George Sehwar Zenberger. Power Politics: A Study of World of Society (London:Stevens & Sons Limited. 1964).